

استبدال السجن بغرامة مالية لمدير موقع إخباري جزائري تكفي لتقييده

ومنذ 2017 تعرض موقع "كل شيء عن الجزائر" الصادر باللغة الفرنسية مرارا للحجب، ومنذ يونيو 2019 لم يعد بالإمكان تصفحه بالجزائر سوى على الهواتف النقالة بينما يبقى محظورا على باقي المنصات.

ومع بداية عام 2020 وفي خضم انتشار فيروس كورونا المستجد فرضت السلطات الجزائرية الحجب على العديد من المواقع الإخبارية مثل "مغرب إيميرجون" الإخباري وموقع "راديو أم" المرتبطة وهي إذاعة تبث على الإنترنت وكذلك موقع "انترلين".

عبد الحميد قماش: تبقى هذه الغرامة كبيرة بالنسبة للموقع الإلكتروني الذي يعاني منذ عام 2017 من ضغوط في الجزائر

وانتقدت منظمات لحقوق الإنسان المضايقات التي يتعرض لها الصحفيون في الجزائر خاصة بعد الحكم بالسجن عامين مع النفاذ بحق الصحفي خالد درارني مدير موقع "قضية تريببون" ومراسل منظمة مراسلون بلا حدود. وهي العقوبة نفسها التي يقضيها الصحفي عبد الكريم زغياش مدير إذاعة "سربكان" التي تبث على الإنترنت، وكلاهما متهم ب"المساس بالوحدة الوطنية".

وعرّبت منظمة "مراسلون بلا حدود" على تويتر الأرباع "صحيح أن القاضي لم يتبع النية التي طبقت بالسجن لمدة عام ضد مدير النشر، لكن هذه الغرامة الكبيرة تكفي لخنق الموقع".

عودة مقاضاة الصحفيين تهدد الإعلام الموريتاني

في انتظار المزيد مع الرئيس الغزواني قبل أن يفاجئنا بتسارعه إلى تسريع قوانين سلبية للحرية ومتنافية مع الدستور.. ليجد أصحاب الرأي أنفسهم بين كمشاة القضاء وجبروت السلطة التنفيذية".

وصادق البرلمان الموريتاني في يونيو الماضي على مشروع قانون "مكافحة التلاعب بالمعلومات"، الذي يهدف إلى مكافحة التلاعب بالمعلومات بصفة عامة خلال فترة الانتخابات والأزمات الصحية وغيرها من الأزمات مهما كانت طبيعتها. وأشار القانون ردود فعل متباينة في الشارع بين من اعتبره تنظيما لتثقيف المعلومات وتداولها وآخرين راوا فيه تقييدا للحريات العامة.

وقال وزير العدل الموريتاني حيمودة ولد رمضان خلال عرضه للقانون أمام النواب "إن الدستور كفل لكافة المواطنين في مادته العاشرة حرية التعبير ضمن الحريات العامة والفردية التي نص عليها". وأضاف "لكن تلك الحريات تحتاج تنظيما وتفصيلا عبر سن القوانين، وذلك حفاظا على الحق العام من جهة، وسدا لأبواب المساس بحقوق الآخرين من جهة أخرى".

وأشار ولد رمضان إلى أن المنظومة الجزائية ممثلة بالقانون الجنائي المعمول به في موريتانيا، تعود إلى بداية ثمانينات القرن الماضي".



قوانين الصحافة الجديدة تنظيم أم تقييد

الجزائر - قضت محكمة جزائرية بتغريم مدير موقع "كل شيء عن الجزائر" المحجوب في البلاد منذ أكثر من سنة، بعدما طلبت النيابة سجنه عاما نافذا، وذلك بعد أيام قليلة من عود السلطات بتحسين أوضاع الصحفيين وتخفيف العقوبات بقضايا النشر حسب الدستور الجديد.

وكان ممثل النيابة وجه تهمة نشر "وثيقة سرية" لوزارة المالية في مقال صدر سنة 2016، وهي التهمة التي رفضها الدفاع باعتبارها "وثيقة عامة" ومناحة للنشر على قطاع واسع.

وقال عبد الحميد قماش مدير موقع "كل شيء عن الجزائر" باللغة الفرنسية إن "حكم الغرامة صدر (الثلاثاء) ولم نحصل على منطوقه بعد".

وأوضح أنه بحسب المحامي "تم تغريمي كمدير للموقع بـ200 ألف دينار (نحو 1300 يورو) و200 ألف دينار ضد الصحفي كاتب المقال".

واعتبر قماش أنه رغم عدم الحكم عليه بالسجن كما طلبت النيابة، "لكن تبقى هذه الغرامة كبيرة بالنسبة للموقع الذي يعاني منذ 2017 من ضغوط في الجزائر".

وعدت السلطات عشية الاستفتاء على الدستور الجديد الأحد الماضي بأنه سيكرس "حرية الصحفي واستقلاليته وحقه في التعبير والإبداع وفي الوصول إلى مصادر الخبر مع عدم إخضاعه لعقوبات سلبية للحرية". وتضمن "أحكاما جديدة تضمن الحق في إنشاء الجرائد والقنوات الإذاعية والتلفزيونية والمواقع الإخبارية بمجرد إبداء تصريح بذلك على احترام القانون"، لكن بقي صحفيون يشكون في هذه الوعود واعتبروا أن الأيام القادمة ستكون كفيلا باختبارها.

قناة «الزيتونة» التونسية تردّ على اتهامات التحريض بالتحول إلى ضحية

بطء في الإجراءات القضائية للفصل في قضايا الاعتداء على الصحفيين



الزيتونة في ساحات القضاء بين ضحية وجانية

نطاق سيطرتها، وترفض تطبيق القرارات الصادرة عنها، مستندة إلى قريتها من الأقطاب السياسية.

وحذرت الهايكا من تقادم جرائم الاعتداء والتحريض في حق الصحفيين التونسيين داعية إلى ضرورة توفير الحماية لهم ولؤساستهم من خلال تتبع الضالعين في عمليات تعنيفهم أو تهديدهم أو تخويلهم أو ترهيبهم في سبيل عرقلة عملهم ومنعهم من القيام بمهامهم على أكمل وجه.

واستغربت من بطء الإجراءات القضائية للفصل في القضايا المتعلقة بالاعتداءات على الصحفيين وطالبت بالتسريع فيها، منبهة إلى استغلال قنوات إعلامية غير قانونية وذكر أسماء صحفيين، وأنه في غياب إرادة حقيقية لإصلاح الإعلام، فإن هذه الممارسات تشكل تهديدا جديا للمسار الديمقراطي برتمته وعودة بالإعلام إلى مربع الخنوع والتحكم في مؤسساته.

بدورها، أشارت الجمعية العامة للإعلام إلى أن اعتماد أسلوب التحريض المذكورة بعد الحملة التي طالت إثر تحريض المدب عليها، خاصة بعد كشفه لعناوين بعضها.

من جهة أخرى تجد الهايكا نفسها أمام مهمة القيام بدور في التصدي لمل هذا الخطاب المحرض على العنف والكرهية من قبل بعض الأطراف عبر المنابر الإعلامية غير القانونية، في استهداف لحرية الصحافة وحرية التعبير، لكن على أرض الواقع خرجت الصحافيون، وأدانت بتسدة ما اعتبرتها

"حملات التحريض ضد الصحفيين"، معبرة عن تضامنها المطلق مع موقع كايبتاليس وإذاعة "شمس أف أم" وقناتي "الحوار التونسي" و"التاسعة" في مواجهة خطاب التحريض على العنف والكرهية" الذي بثته قناة "الزيتونة" على لسان الأمن المتقاعد، هشام المدب.

وحذرت النقابة، في بيان لها، من "خطورة تواصل خطاب التحريض على العنف والكرهية في وسائل الإعلام، في غياب إدانات علنية من السلطات المعنية"، مشيرة إلى أنها تحتفظ بحقها في تتبع المعتدين وتضع على نعمة المتضررين فريقها القانوني من أجل القيام بالتباعد العدلية اللازمة.

ودعت النيابة العمومية إلى التحرك الفوري من أجل تتبع هشام المدب (عميد متقاعد وناطق رسمي أسبق باسم وزارة الداخلية) من أجل استغلاله لنبر إعلامي للتحريض على الصحفيين ووسائل

كما دعت وزارة الداخلية إلى تحمل مسؤوليتها في تأمين وسائل الإعلام المذكورة بعد الحملة التي طالت إثر تحريض المدب عليها، خاصة بعد كشفه لعناوين بعضها.

من جهة أخرى تجد الهايكا نفسها أمام مهمة القيام بدور في التصدي لمل هذا الخطاب المحرض على العنف والكرهية من قبل بعض الأطراف عبر المنابر الإعلامية غير القانونية، في استهداف لحرية الصحافة وحرية التعبير، لكن على أرض الواقع خرجت الصحافيون، وأدانت بتسدة ما اعتبرتها

تونس أفريقيا للأنباء، إن هذه القناة غير قانونية ومرفوع ضدها عدد من القضايا من بينها قضايا رفعتها الحكومة السابقة بسبب تجاوزات كثيرة ارتكبتها، مشيرة إلى أنها تعمل "بشكل غير قانوني ودون ترخيص".

ودعا السنوسي القضاء إلى القيام بدوره والبيت في القضايا المرفوعة لعدم تكريس عقلية الإفلات من العقاب بالتزامن مع "اليوم العالمي لإنهاء الإفلات من العقاب في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين"، وعبر عن أسفه لعدم وجود مرجع صدى للقضايا المرفوعة ضد هذه "القناة".

ويرى البعض أن خطوة قناة الزيتونة برفع قضية ضد القناة الوطنية مثيرة للسخرية، وتسير وفق منطق أفضل وسيلة للدفاع هي الهجوم، وليس أكثر من سياسة منازعة ضد الخصوم، بعد أن أثار التحريض ضد الصحفيين استنكارا واسعا في تونس، فقررت قلب الطاولة على الخصوم ببيان نيته في "إلى خطوة هذه الحملات على السلامة الجسدية للعاملين في القناة داعية وزارة الداخلية إلى التحرك وحماية القناة وطواقمها معلنة دعمها للامشروط لكل الصحفيين الشرفاء الذين رفضوا الانخراط وراء جوقه الفتنة"، وهي مفردات مماثلة لما استخدمته منظمات ونقابات صحافية ضد ما قامت به الزيتونة.

ودعت النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين الإثنين، إلى ضرورة التحرك السريع لمواجهة خطابات التحريض على الصحافيين، وأدانت بتسدة ما اعتبرتها

انتقلت الاتهامات داخل الوسط الإعلامي التونسي بشأن حملات التحريض ضد الصحافيين إلى القضاء، ووجدت قناة الزيتونة أفضل طريقة للدفاع عن نفسها بشأن هذه الاتهامات التحول إلى الهجوم ومقاضاة القناة الوطنية، بعد موجة من الاستنكار الواسع من قبل الصحافيين لما بثته في أحد برامجها واعتبروه "تحريضا مباشرا عليهم".

تونس - دخل الصراع بين قناة الزيتونة ووسائل الإعلام التونسية الأخرى إلى أروقة القضاء، بسبب القضية التي ثارت مؤخرا في القطاع حول التحريض على العنف ضد الصحفيين ووسائل الإعلام، فقد قررت الزيتونة مقاضاة القناة الوطنية بعد وصفها بـ"القناة التكفيرية" من أحد الصحفيين في برنامج تلفزيوني، في حين أن الزيتونة نفسها شنت حملة على صحافيي القطاع واتهمت بالتحريض عليهم.

وهاجمت القناة المحسوبة على حركة "النهضة"، الهيئة العليا المستقلة للإعلام السمعي البصري "الهايكا"، وقالت في بيان لها الأربعاء إن "الهيئة المنتهية صلاحيتها تواصل مغالطة الرأي العام وتاليه ضد قناة الزيتونة بعد استضافتها لأحد الخبراء الأمنيين دون تبين لمواقفه التي يتحمل مسؤولياتها وفقا لمدى حرية التعبير".

وتعتبر الهايكا قناة الزيتونة تبث بشكل غير قانوني ولم تحصل على ترخيص، وتضرب عرض الحائط بالمطالب المتكررة بتسوية أوضاعها القانونية، وتتنزع بحرية التعبير مخالفة القانون وضوابط الإعلام.



هشام السنوسي

قناة الزيتونة غير قانونية ومرفوع ضدها عدد من القضايا

وقبل أيام قليلة وجه الأمن المتقاعد من وزارة الداخلية هشام المدب خلال حضوره في قناة "الزيتونة"، اتهامات خطيرة لموقع "كايبتاليس" وإذاعة "شمس أف أم" وقناتي "الحوار التونسي" و"التاسعة" بـ"إثارة اللبلة" و"الدفع إلى الاقتتال الداخلي" على خلفية تغليبها للجدل الحاصل حول عملية "نيس" (في فرنسا) الإرهابية، واعتبر غالبية الصحفيين والوسط الإعلامي التونسي أن اتهامات المدب "تصنف في خانة التحريض، وتهدد أمن المؤسسات الإعلامية وصحافيتها".

وقد قرّر مجلس الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري، الإثنين، تقديم قضية ضد قناة "الزيتونة" بتهمة "التحريض على العنف" ضد الصحافي وصاحب موقع "كايبتاليس" رضا الكافي، وأوضح عضو الهيئة هشام السنوسي، في تصريح لوكالة

تأسيس تكتل حقوقي يمني للدفاع عن الصحفيين

وحريات بالدرجة الأولى، ويجب على كل المعنيين بالدفاع عن حقوق الإنسان على المستوى المحلي والإقليمي والدولي منحها الأولوية وفق هذا المعيار، مشيرا إلى الممارسات التي ارتكبت بحق الصحفيين من خلال اختطافهم من منازلهم وأماكن عملهم ووضعهم كرهائن ثم مقاضاتهم ومبادلهم بمقاتلين.

وقال متحدّثون في المنتدى إن معاناة الصحفيين بشكلها الحقيقي لم تصل إلى العالم للقيام بمسؤولياته من أجل إيقاف هذه الممارسات التعسفية، وسط انتشار الخطاب الإعلامي الموجه وغياب الوسائل الإعلامية المستقلة، لذلك فإن الكثير من هذه الوسائل تعمل وفق سياسة موجهة بالنظر إلى صعوبة قيام وسائل الإعلام بتمويل نفسها في اليمن.

وأكد رئيس مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي مصطفى نصر على ضرورة تكاتف الجهود والنضال "من أجل إسقاط الأحكام ضد الصحفيين بسبب قضايا نشر".

ويعد التكتل إطارا مشتركا للتعاون بين المحامين والصحافيين للدفاع عن الصحفيين اليمنيين الذين يتم اعتقالهم أو استجوابهم أو محاكمتهم على خلفية قضايا نشر من قبل السلطات القضائية المختلفة، وتقديم الاستشارات القانونية والتدريب للصحافيين لتجنب الوقوع في المحاذير القانونية، وتيسير الشراكة والتعاون المشترك بين المحامين والصحافيين للإسهام في تعزيز الحريات الصحافية.

وقال الصحافي والحقوقي حسين الصوفي إن "الصحافة في اليمن تمر

بأسوأ مراحلها حيث تعدت مرحلة البحث عن الحق في الحصول على المعلومات ونقلها للجمهور إلى مرحلة خطيرة وهي البحث عن الحق في الحياة".

التكتل إطار مشترك للتعاون بين المحامين والصحافيين للدفاع عن الصحفيين الذين يتم اعتقالهم أو محاكمتهم على خلفية قضايا نشر

وأوضح مخاطر تأسيس قضايا الانتهاكات ضد الصحافيين مؤكدا أنه لا بد أن تظل تلك القضايا قضايا حقوق

الصحافيين، وادانت بتسدة ما اعتبرتها

الإعلامية عن تأسيس تكتل "محامون للدفاع عن الصحافيين" الذي سيستخدم كافة الوسائل القانونية للدفاع عن الصحافيين بالتعاون والشراكة مع كافة النشطاء والمنظمات المدافعة عن حرية التعبير والحريات الصحافية.

ويضم التكتل أكثر من 30 محاميا وناشطا من مختلف المحافظات اليمنية، بحسب ما تم الإعلان عنه خلال ندوة افتراضية عبر الإنترنت بعنوان "الإفلات من العقاب.. الأسباب.. والمعالجات" هذا الأسبوع، شارك فيها عدد من الصحافيين والمحامين ونشطاء حقوق الإنسان، وتركزت النقاشات حول الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الصحافيين في اليمن والتركيز على الإكبات المتأخرة للحد من الانتهاكات.